مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (٢) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (2) 2025

دراسة تحليلية لأثر الفجوة بين الدخل والاتفاق على دخل الأسرة السورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢

الدكتور شكيب بشماني*

غيدق ناصر**

(تاريخ الإيداع ١٧/ ١١/ ٢٠٢٤ – تاريخ النشر ٢٣/ ٣/ ٢٠٢٥)

□ **ملخّص** □

هدف البحث إلى تقدير الفجوة بين الدخل والانفاق في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢، وذلك من خلال الاعتماد على نهج علمي يقوم على فكرة التوازن طويل الأجل بين الدخل (الناتج المحلي الإجمالي GDP) والإنفاق (مجموع الإنفاق الحكومي والأسري)، ومن ثمّ اختبار تأثيرها على دخل الأسرة السورية.

اعتمد البحث على منهجية تحليلية كمية تهدف إلى تقدير أثر الفجوة بين الدخل والإنفاق على دخل الأسرة السورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢. تم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر للدخل، بينما تمّ استخدام الإنفاق الحكومي والأسري لتمثيل الإنفاق. لتقدير العلاقة بين المتغيرين على المدى الطويل، تمّ استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، حيث يُعبر عن الفرق بين الدخل والإنفاق كقياس للفجوة، كما تمّ الاعتماد على اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF-Fisher، واختبار سببية غرانجر لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرين. تمّ تحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews. 12، مما مكّن من تقدير التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل للفجوة على دخل الأسرة في سورية.

أظهرت نتائج البحث أنّ الفجوة بين الدخل والإنفاق تبقى مؤثرة سلباً على دخل الأسر السورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢، حيث يؤدي ارتفاع الفجوة إلى تقليل القدرة الشرائية والدخل الحقيقي للأسر. وأوضحت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة طويلة الأجل بين الدخل والإنفاق، ما يعني أنّ أي خلل في التوازن بين الدخل والإنفاق يتم تصحيحه تدريجيًا مع مرور الوقت، ولكن بمعدل تصحيح بطيء نسبيًا.

كلمات مفتاحية: الدخل، الإنفاق، الفجوة، دخل الأسرة، الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الحكومي، الانفاق الأسري.

* أستاذ، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (٢) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (2) 2025

Analytical Study of the Impact of the Income Gap and the Agreement on the Income of the Syrian Family During the Period 2000-2022

Dr. Shakib Bshmani *
Gaidak Naser **

(Received 17/11/2024.Accepted 23/3/2025)

□**ABSTRACT** □

The research aimed to estimate the gap between income and expenditure in Syria during the period 2000-2022, by relying on a scientific approach based on the idea of long-term balance between income (Gross Domestic Product (GDP)) and expenditure (total government and household spending), and then testing its impact on the income of the Syrian family.

The research relied on a quantitative analytical methodology that aims to estimate the impact of the gap between income and expenditure on Syrian household income during the period 2000-2022. Gross Domestic Product (GDP) data was used as an indicator of income, while government and household expenditure were used to represent expenditure. To estimate the relationship between the two variables in the long run, the Error Correction Model (ECM) was used, where the difference between income and expenditure is expressed as a measure of the gap. Time series stationarity tests were also used using the ADF-Fisher test, and the Granger causality test to determine the causal relationship between the two variables. The data were analyzed using Eviews. 12, which enabled estimating the short- and long-term effects of the gap on household income in Syria.

The research results showed that the gap between income and expenditure continues to negatively affect the income of Syrian families during the period 2000-2022, as the widening gap reduces the purchasing power and real income of families. The results of the error correction model showed a long-term relationship between income and expenditure, which means that any imbalance between income and expenditure is gradually corrected over time, but at a relatively slow rate of correction.

Keywords: Income, Expenditure, Gap, Household Income, GDP, Government Spending, Household Spending.

* Professor, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.
** Postgraduate student (PhD), Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

المقدمة:

تُعتبر الفجوة بين الدخل القومي الإجمالي، الذي يمثل إجمالي القيمة المضافة التي تنتجها مختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والإنفاق الكلي للحكومة والأسر والشركات، مؤشراً حيوياً على صحة الاقتصاد وقدرته على النمو والاستدامة. هذه الفجوة، التي تعرف أحياناً بالعجز أو الفائض المالي، تعكس التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد.

عندما يكون الدخل القومي الإجمالي أكبر من الإنفاق الكلي، يشير ذلك إلى وجود فائض في الموارد يمكن توجيهه نحو الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، أو لتسديد الديون الحكومية، أو لزيادة الاحتياطيات النقدية. هذا الفائض يعزز الثقة في الاقتصاد ويجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية. كما يمكن للحكومة أن تستغل هذا الفائض لتمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، مما يُحسّن من جودة الحياة للمواطنين. على الجانب الآخر، عندما يكون الإنفاق الكلي أكبر من الدخل القومي الإجمالي، ينشأ عجز مالي. هذا العجز يعني أنّ الحكومة والشركات والأسر تنفق أكثر مما تنتج، مما يؤدي إلى زيادة الدين العام وتضخم الأسعار. قد تلجأ الحكومة لتمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الداخل أو الخارج، مما يزيد من عبء الدين على الأجيال القادمة ويحد من قدرتها على الإنفاق على الخدمات العامة. كما أنّ ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للأفراد ويقلل من الاستقرار الاقتصادي. تتأثر هذه الفجوة بعدة عوامل، منها السياسات المالية والنقدية للحكومة، ومستوى الاستثمار الخاص، ومدى الاعتماد على الصادرات، والدورة الاقتصادية. فمثلاً، زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية أو تخفيض الضرائب يؤدي إلى توسيع الفجوة، بينما رفع أسعار الفائدة أو تقليص الإنفاق الحكومي يساهم في تقليصها.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (راضي، ٢٠١٨) بعنوان: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي غير النفطي.

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي غير النفطي. وحللت هذه الدراسة تطور الإنفاق الحكومي (الاستهلاك والاستثمار) في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)، ويفترض أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي هو المؤشر الذي يعكس أداء النشاط الاقتصادي الكلي، وأي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يعزي إلى الزيادة في سلوك المستهلك في سياسة الإنفاق الحكومي، وكذلك نسبة الإنفاق الاستهلاكي والذي يتم تمويله من عائدات النفط، ومن تحويل مؤسسات الدولة إلى مؤسسات الضمان الاجتماعي على حساب الإنفاق الاستثماري. وهذا، بدوره، سينعكس بوضوح في تفاقم مشكلة عدم التوازن الهيكلي مع اتجاهات الإنفاق الحكومي، مما لا يفضي إلى تطوير قطاع الإنتاج. وبالتالي، فإنّ الاقتصاد لن يكون قادرا على تلبية الطلب الكلي. وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ARDL لقياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ووجد أن هناك علاقة كبيرة بين الانفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المدى الطويل والقصير، في حين لا يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الأجل القصير.

٢- دراسة (Manza & Garba, 2019) بعنوان:

Analysis of Income and Expenditure Pattern of Rural Households in Jema'a Local Government Area of Kaduna State, Nigeria.

تحليل نمط الدخل والإنفاق للأسر الريفية في منطقة الحكم المحلي في جيما، ولاية كادونا، نيجيريا.

هدفت الدراسة إلى مقارنة دخل المزارعين الأساسيين في الأسر المنزلية بدخل المزارعين الثانويين، وفحص نمط الإنفاق بين الأسر الريفية وتحليل العوامل المؤثرة على نمط استهلاك الأسر الريفية في منطقة حكومة جيما المحلية في ولاية كادونا، نيجيريا. تم اختيار ما مجموعه (١٤٩) أسرة منزلية من خلال إجراءات أخذ عينات متعددة المراحل. تمّ جمع البيانات الأولية باستخدام استبيان منظم. أظهرت النتائج أنه من بين (١٤٩) أسرة منزلية تمت دراستها، كان (٧٤.٥%) يعتمدون على الزراعة كمصدر دخل أساسي بينما كان (٢٥.٥%) لديهم مهن أخرى كمصدر دخل أساسي. أظهرت مقارنة دخل ومصروفات المجموعتين وجود فروق كبيرة، مما يشير إلى أنّ الأسر أنفقت أكثر من دخلهم المعلن. قد يعني هذا أنّ مصادر الدخل الأخرى ربما لم يتم رصدها. بالنظر إلى عادات الإنفاق لدى الأسر، أظهرت النتائج أنه عند مستوى احتمال ٠.٠٥، كان هناك فرق كبير في الإنفاق في مختلف فئات الطعام والاجتماعية والتعليم وصيانة المنزل والنقل والمزارع والصحة والمصروفات المتنوعة. أظهر اختبار نطاق Duncan المتعدد أن أعلى إنفاق كان على الطعام يليه التعليم والنقل ومستلزمات المزارع وصيانة المنزل والصحة والاجتماعية والمصروفات المتنوعة.

٣- دراسة (Hone & Marisennayya, 2019) بعنوان:

Determinants of Household Consumption Expenditure in Debremarkos Town, Amhara Region, Ethiopia.

العوامل المحددة لنفقات الاستهلاك المنزلي في بلدة ديبرماركوس، منطقة أمهرة، إثيوبيا.

هدفت الدراسة إلى تقييم إنفاق الاستهلاك للأسر في مدينة ديبريماركوس في منطقة أمهرة بإثيوبيا. تمّ اختيار ما مجموعه (١٠٠) من المستجيبين بشكل عشوائي لإدارة جدول المقابلة لجمع البيانات. تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد العوامل المؤثرة على إنفاق الاستهلاك الأسري. تُظهر النتائج أنّ الأسر تنفق أكثر على الطعام ثم على الاحتياجات الأساسية الأخرى مثل الملابس. كان متوسط قيمة استهلاك العاملين في المؤسسات الحكومية أقل من متوسط الأسر العاملة لحسابها الخاص. أشار النموذج الاقتصادي إلى أنّ الدخل المتاح وحجم الأسرة مرتبطان بشكل مباشر بالاستهلاك؛ ومبلغ الادخار مرتبط سلبًا بالاستهلاك. كما وجد أنّ الدخل المتاح هو العامل الأكثر أهمية لتحديد استهلاك الأسرة.

٤- دراسة (فتحية وعبد القادر، ٢٠٢٠) بعنوان: دراسة تحليلية لمستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٨.

هدفت الدراسة إلى القيام بدراسة تحليلية اقتصادية لمؤشرات مستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٨، وذلك من خلال تحليل وتقييم مجموعة من مؤشرات المعيشة وإظهار مدى تحسنها أو انخفاضها خلال فترة الدراسة، وتمّ استخدام المنهج الوصفي بإجراء دراسة تحليلية عن حالة الجزائر للفترة المذكورة، وتوصلت الدراسة إلى انّ هناك تحسن في مستوى المعيشة في الجزائر لكنه يبقى دون المستوى المطلوب خاصةً مع عدم توفر مجموعة من العوامل من بينها ضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

٥- دراسة (Zakaria, etal, 2024) بعنوان:

Examining the Pattern of Household Monthly Income and Expenditures by State in Malaysia,

دراسة نمط الدخل والإنفاق الشهري للأسر حسب الولاية في ماليزيا.

هدفت الدراسة إلى التحقيق في نمط وعلاقة دخل الأسرة، ونفقاتها، وحجمها بين الولايات الماليزية. أظهرت النتائج الوصفية أنه على الرغم من الزيادة الكبيرة في متوسط دخل الأسرة، يبدو أنّ الأسر غير قادرة على تخصيص الزيادة في الدخل لمصاريفها، ربما بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة التي تتطلب تعديلات في الإنفاق. كما أظهرت النتائج أيضًا أن معدل نمو الإنفاق يتجاوز معدل نمو الدخل بشكل كبير في بعض الولايات مثل نكري سمبيلان وبوتراجايا. أظهرت النتائج الاستنتاجية وجود فرق كبير في متوسط دخل الأسرة الشهري ومتوسط إنفاق الأسرة الشهري بين الولايات الماليزية بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩. كشف الانحدار المتعدد أنّ متوسط دخل الأسرة يتنبأ بشكل كبير بمتوسط إنفاق الأسرة، في حين أن حجم الأسرة ليس ذا دلالة إحصائية. تقترح هذه الدراسة على الحكومة مراجعة أسعار السلع والخدمات الأساسية بانتظام لضمان بقائها في متناول جميع الأسر.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من الملاحظ أنّ جميع الدراسات التي تمّ استعراضها سعت بشكل عام إلى فهم العوامل المؤثرة على الدخل والإنفاق، وتحسين مستوى المعيشة، حيث ركزت أغلب الدراسات على تحليل الإنفاق سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى الحكومة، مما يجعلها تتفق في هذا الجانب مع الدراسة الحالية التي تهتم بدراسة الفجوة بين الدخل والإنفاق. تتميز الدراسة الحالية بأنها تتعمق في العلاقة بين الدخل والإنفاق وتأثير الفجوة الناتجة عن هذه العلاقة على دخل الأسرة السورية، حيث تستخدم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يسمح بدراسة العلاقة طويلة الأجل بين الدخل والإنفاق، وهو أمر بالغ الأهمية لفهم الديناميكيات الأساسية للاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة.

مشكلة البحث:

تكمن أهمية دراسة الفجوة بين الإيرادات الحكومية وإنفاقها في أنها تكشف عن التوازن أو الاختلال في الميزانية الحكومية، والذي ينعكس بدوره على دخل الأسر. فإذا كان الإنفاق الحكومي يتجاوز الإيرادات، فإنّ ذلك قد يؤدي إلى زيادة الدين العام وتقليص الإنفاق على المشاريع التنموية والبرامج الاجتماعية التي تدعم دخل الأسر. وبالتالي، فإنّ الفجوة المتزايدة بين الإيرادات والإنفاق الحكومي قد تساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم حدة الفقر بين الأسر السورية.

تتفاقم هذه المشكلة في ظل الأزمة السورية، حيث تراجعت الإيرادات الحكومية بشكل كبير نتيجة لتدمير البنية التحتية وتراجع النشاط الاقتصادي. بالتالي، فإنّ تقدير الفجوة بين الإيرادات والإنفاق الحكومي في الحالة السورية يكتسب أهمية بالغة، حيث يساعد على فهم الآليات التي من خلالها تؤثر هذه الفجوة على دخل الأسر السورية وقدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية.

بناءً على ما سبق، يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الآتي: ما أثر الفجوة بين الدخل والاتفاق على دخل الأسرة السورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢؟

أهمية البحث وأهدافه:

"تتمثل أهمية البحث في أنّ الفجوة بين الدخل والإنفاق تُعدّ مؤشراً هاماً لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية. فإذا كانت السياسات الاقتصادية تؤدي إلى زيادة كبيرة في الفجوة السلبية، فإنّ ذلك يشير إلى الحاجة إلى إعادة النظر في هذه السياسات. قد تتطلب هذه الحاجة إلى تنفيذ سياسات تهدف إلى زيادة دخل الأسر، مثل زيادة الأجور، أو تقديم دعم مالي للأسر ذات الدخل المنخفض، أو تحسين فرص العمل. وبالتالي، فإنّ فهم هذه الفجوة يساعد صنّاع القرار على اتخاذ قرارات أكثر استنارة لتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

يهدف البحث إلى تقدير الفجوة بين الدخل والانفاق في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢، وذلك من خلال الاعتماد على نهج علمي يقوم على فكرة التوازن طويل الأجل بين الدخل (الناتج المحلي الإجمالي GDP) والإنفاق (مجموع الإنفاق الحكومي والأسري)، ومن ثمّ اختبار تأثيرها على دخل الأسرة السورية.

فرضيات البحث:

يعتمد البحث على الفرضية الآتية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للفجوة بين الدخل والإنفاق على دخل الأسرة في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على منهجية تحليلية كمية تهدف إلى تقدير أثر الفجوة بين الدخل والإنفاق على دخل الأسرة السورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢. تم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر للدخل، بينما تمّ استخدام الإنفاق الحكومي والأسري لتمثيل الإنفاق. لتقدير العلاقة بين المتغيرين على المدى الطويل، تمّ استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، حيث يُعبر عن الفرق بين الدخل والإنفاق كقياس للفجوة، كما تمّ الاعتماد على اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF-Fisher، واختبار سببية غرانجر لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرين. تمّ تحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews. 12، مما مكّن من تقدير التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل للفجوة على دخل الأسرة في سورية.

النتائج والمناقشة:

تمّ حساب الفجوة من خلال تقدير العلاقة الخطية طويلة الأجل بين المتغيرين باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model). في هذا النموذج، يُعتبر باقي المعادلة بعد تقدير العلاقة الخطية بين المتغيرين هو قياس للفجوة، وتُعبّر نسبة الفجوة عن نسبة تصحيح الاختلال في الأجل القصير. هذا يعني أنّ أي اختلال في التوازن طويل الأجل بين الدخل والإنفاق (فجوة موجبة أو سلبية) سيؤثر على الإنفاق في الفترة القادمة، وستحاول الحكومة والأسر تصحيح هذه الفجوة من خلال تعديل إنفاقهم. تمّ استخدام اختبارات إحصائية مثل اختبار ADF-Fisher لاختبار استقرارية سلاسل زمنية للدخل والإنفاق، واختبار سببية غرانجر لتحديد ما إذا كان هناك سببية غرانجر بين المتغيرين. هذه الاختبارات ساعدت في تحديد ماهية العلاقة بين الدخل والإنفاق على المدى الطويل.

الجدول (1) نتائج اختبار ADF-Fisher لاستقرارية متغيرات الدراسة

المتغيرات	الاختبار	عند المستوى			عند الفرق الأول		
		ثابت واتجاه	ثابت	من دون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت	من دون ثابت واتجاه
		قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية
CPS	ADF-Fisher	-1.41 0.826	-	-	-	-	-3.48 0.0014
GDP	ADF-Fisher	-	-	-0.667 0.415	-	-	-2.45 0.016

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يُستخدم اختبار ADF-Fisher للتحقق من استقرارية سلسلة زمنية، أيّ لتحديد ما إذا كانت المتغيرات ثابتة (Stationary) أم لا.

أولاً: متغير الإنفاق (CPS): عند المستوى: تُظهر نتائج الاختبار أنّ قيمة t للإنفاق تساوي -١.٤١، مع احتمال 0.826 (p-value). وهذا يُشير إلى أنّ الإنفاق غير مُستقرّ عند المستوى. عند الفرق الأول: عند حساب الفرق الأول لسلسلة زمنية للإنفاق، تُصبح قيمة t -3.48، مع احتمال 0.0014 (p-value). هذا يعني أنّ الإنفاق مُستقرّ عند الفرق الأول. يُشير عدم استقرار الإنفاق عند المستوى إلى أنّ سلسلة زمنية للإنفاق لا تُظهر اتجاهًا واضحًا أو ثابتًا مع مرور الوقت، بل تُظهر تغيرات كبيرة ومتقلبة في قيمها. هذا يُعني أنّ نموذج الانحدار الذي يُشمل الإنفاق قد يُعطي نتائج غير موثوقة لأنّ الإنفاق لا يُمكن التنبؤ به بسهولة. يُشير استقرار الإنفاق عند الفرق الأول إلى أنّ الفرق بين قيم الإنفاق في فترات زمنية متتالية مُستقرّ. هذا يُعني أنّ نموذج الانحدار الذي يُشمل الفرق الأول للإنفاق قد يُعطي نتائج أكثر دقة وموثوقية.

ثانياً: متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند المستوى: تُظهر نتائج الاختبار أنّ قيمة t لـGDP تساوي -٠.٦٦٧، مع احتمال 0.415 (p-value). وهذا يُشير إلى أنّ GDP غير مُستقرّ عند المستوى. وعند الفرق الأول: تُصبح قيمة t -2.45، مع احتمال 0.016 (p-value). هذا يعني أنّ GDP مُستقرّ عند الفرق الأول.

عدم استقرار GDP عند المستوى يُشير إلى أنّ نمو GDP في سورية لا يُظهر اتجاهًا ثابتًا أو واضحًا مع مرور الوقت. فقد يُسجّل GDP ارتفاعًا أو انخفاضًا كبيرًا في قيمه خلال فترات زمنية مُختلفة، مما يُصعّب التنبؤ بسلوكه مستقبلًا. ويُشير استقرار GDP عند الفرق الأول إلى أنّ النمو السنوي لـGDP في سورية مُستقرّ. هذا يُعني أنّ نموذج الانحدار الذي يُشمل الفرق الأول لـ GDP يُعطي نتائج أكثر دقة وموثوقية. تُشير نتائج اختبار ADF-Fisher إلى أنّ كلًا من الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي في سورية غير مُستقرّ عند المستوى، ولكنّهم مُستقرّين عند الفرق الأول. هذا يُعني أنّ اختبارات الاستقرارية تُشير إلى وجود اتجاه في كل من الإنفاق وGDP في سورية.

الجدول (2) اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2000 2022			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CPS does not Granger Cause GDP	21	0.24788	0.7834
GDP does not Granger Cause CPS		7.91195	0.0041

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح الجدول (٢) نتائج اختبار سببية غرانجر بين الإنفاق (CPS) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢، مع استخدام تأخير بقيمة ٢. يشير الاختبار إلى أنّ هناك سببية غرانجر من GDPإلى .CPS بمعنى آخر، فإن التغييرات السابقة في GDP تؤثر على التغييرات اللاحقة في CPS بينما لا يوجد دليل على أن التغييرات السابقة في CPS تؤثر على التغييرات اللاحقة في.GDP من منظور اقتصادي، تشير هذه النتيجة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي هو العامل المُحدد الرئيسي للإنفاق في سورية خلال الفترة المدروسة. أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الإنفاق، وعكس ذلك، تؤدي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض الإنفاق. وتُعزز هذه النتيجة النتائج السابقة من الجدول (١) التي تُظهر علاقة إيجابية قوية بين متوسط الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الإنفاق. وتشير هذه النتيجة أيضًا إلى أهمية النمو الاقتصادي في تحفيز الإنفاق وتحسين مستوى المعيشة للأسر السورية. ومع ذلك، فإنه من المهم ملاحظة أنّ السببية من GDP إلى CPS لا تُشير بالضرورة إلى أن GDP هو السبب الوحيد للإنفاق. فمن المحتمل أن توجد عوامل أخرى مُؤثرة، مثل التغيرات في السياسة النقدية أو الأسعار المُتغيرة، قد تُؤثر على الإنفاق بشكل مستقل عن GDP. وعلى الرغم من ذلك، فإن نتائج اختبار سببية غرانجر تُقدم دليلًا قويًا على أن GDP يلعب دورًا هامًا في تحديد الإنفاق في سورية. وهذا يُشير إلى أنّ السياسات الاقتصادية التي تُركز على تحفيز النمو الاقتصادي ستكون ذات أهمية بالغة في تحسين مستوى معيشة الأسر السورية وتحسين الخدمات العامة. نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين لحساب الفجوة بينهما:

الجدول (3) نتائج العلاقة طويلة الأجل

Series: GDP CPS				
Sample: 2000 2022				
Included observations: 23				
Null hypothesis: Series are not cointegrated				
Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=4)				
Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
GDP	-0.649023	0.8218	-2.309165	0.7175
CPS	-0.727982	0.7987	-2.587936	0.6852
*MacKinnon (1996) p-values.				

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح الجدول (٣) نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration) بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق (CPS) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢. يهدف اختبار التكامل المشترك إلى تحديد ما إذا كانت سلسلتين زمنيتين مترابطتين بشكل طويل الأجل، أي أنّهما تتحركان معًا على الرغم من التغيرات قصيرة الأجل. وتُشير نتائج الجدول إلى أن سلسلة GDP وسلسلة CPS ليستا متكاملتين مشتركًا. فقد فشل الاختبار في رفض فرضية الصفر التي تفترض عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين. وذلك لأن قيمة احتمالية الاختبار

(Prob.) أعلى من مستوى الأهمية (٠.٠٥). من منظور اقتصادي، يشير عدم وجود تكامل مشترك بين GDP وCPS إلى أن العلاقة بين الداخل والإنفاق ليست ثابتة على المدى الطويل. أي أنّه من المحتمل أن تُؤثر العوامل الاقتصادية المُختلفة على العلاقة بين الداخل والإنفاق بمرور الوقت، وأنّ هذه العلاقة ليست قوية كفاية ليُفترض أنّها ستستمر على المدى الطويل. وتُشير هذه النتيجة إلى وجود فجوة بين الدخل والإنفاق في سورية قد لا تُحل بسهولة على المدى الطويل، وأنّ السياسات الاقتصادية المُوجهة لإغلاق هذه الفجوة يُجب أن تُراعي التغيرات المُستمرة في العلاقة بين الدخل والإنفاق.

الجدول (4) تقدير نموذج تصحيح الخطأ وحساب نسبة الفجوة

Dependent Variable: DCPS				
Method: Least Squares				
Sample (adjusted): 2001 2022				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDP	0.637091	0.751567	0.847683	0.4072
C	-7996.305	22978.06	-0.347997	0.7317
GAP	-0.837761	0.249512	-3.357593	0.0033
R-squared	0.404341	Mean dependent var		-19622.73
Adjusted R-squared	0.341640	S.D. dependent var		129801.8
S.E. of regression	105320.4	Akaike info criterion		26.09353
Sum squared resid	2.11E+11	Schwarz criterion		26.24230
Log likelihood	-284.0288	Hannan-Quinn criter.		26.12857
F-statistic	6.448716	Durbin-Watson stat		1.647413
Prob(F-statistic)	0.007286			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح الجدول (٤) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لحساب الفجوة بين الدخل والإنفاق في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٢٢. تُشير نتائج الجدول إلى أن الفجوة بين الدخل والإنفاق (GAP) لعبت دورًا هامًا في تحديد التغيرات في الإنفاق (DCPS). فمعامل GAP سالب (–٠.٨٣٧٧٦١) وذو أهمية إحصائية (Prob = 0.0033). وهذا يعني أن أي اختلال في التوازن الطويل الأجل بين الدخل والإنفاق يُؤثر على الإنفاق في الفترة القادمة. وأن نسبة الفجوة خلال الفترة المدروسة تبلغ ٨٣.٧% أي نحتاج إلى هذه النسبة لتصحيح الخلل في الأجل القصير وتحقيق توازن طويل الأجل.

من منظور اقتصادي، يمكن تفسير هذه النتيجة بأنّ الأسر السورية والحكومة تميل إلى تصحيح أي اختلال في مستويات الإنفاق عندما تُدرك وجود فجوة بين الدخل والإنفاق. فإذا كان الإنفاق أعلى من الدخل (فجوة إيجابية)، فإنّ الأسر تميل إلى تقليل الإنفاق في الفترة القادمة للإبقاء على توازن مالي مستدام. وعكس ذلك، فإنّ الأسر تميل إلى زيادة الإنفاق عندما يكون الدخل أعلى من الإنفاق (فجوة سلبية). ويُلاحظ أنّ معامل DGDP (٠.٦٣٧٠٩١) مُوجب، ولكن ليس ذو أهمية إحصائية. وهذا يعني أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لا يُؤثر بشكل كبير على التغيرات في الإنفاق في الفترة القادمة، بعد التحكم في تأثير الفجوة بين الدخل والإنفاق.

وبشكل عام، تُشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلى أن الفجوة بين الدخل والإنفاق تلعب دورًا هامًا في تحديد مستويات الإنفاق في سورية، وأنّ الأسر السورية والحكومة من خلال إنفاقها تُحاول تصحيح أي اختلال في التوازن الطويل الأجل بين الدخل والإنفاق ولكن تبقى مستويات هذه الفجوة كبيرة. وهذا يُشير إلى أن السياسات الاقتصادية المُوجهة لإغلاق هذه الفجوة سيكون لها تأثير كبير على مستويات الإنفاق على الخدمات وعلى مستوى معيشة الأسر السورية. حيث تتمثل مستويات هذه الفجوة من خلال الجدول التالي:

الجدول (5) حساب الفجوة

العام	مستويات الفجوة	معدل نموها%
2000	7980.621	-
2001	-15102.37	-289.238
2002	-67393.1862	346.242
2003	-22868.311	-66.067
2004	-3263.9252	-85.727
2005	74506.75	-2382.734
2006	-93684.418	-225.739
2007	-26730.28	-71.467
2008	35824.57	-234.022
2009	-41097.905	-214.719
2010	-62486.496	52.043
2011	2777.833	-104.445
2012	180004.783	6380.041
2013	168141.330	-6.591
2014	223451.28	32.89
2015	76081.689	-65.951
2016	103079.850	35.485
2017	-19052.962	-118.483
2018	-96411.189	406.016
2019	-63261.06	-34.384
2020	-113836.208	79.946
2021	-43639.3579	-61.664
2022	-203021.026	365.224

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح الجدول (٥) تطور الفجوة بين الدخل والإنفاق في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢، والتي يُمكن تحليلها وفقًا للتغيرات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها سورية.

أولاً: التحليل الوصفي والرسوم البيانية لبيانات الدخل والانفاق:

الجدول (٦) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

	دخل الأسرة (ليرة سورية)	الفجوة (مليون ليرة)
	FINC	GAP
Mean	67880	-1.90E-11
Median	21568	-19052.96
Maximum	622000.0	223451.3
Minimum	5221.000	-203021.0
Std. Dev.	132527.8	100916.9
Skewness	3.444873	0.505572
Kurtosis	14.64450	3.028808
Jarque-Bera	175.4353	0.980607
Probability	0.000000	0.612441
Observations	23	23

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح الجدول (٦) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، وهي دخل الأسرة (FINC) والفجوة (GAP) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢، مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي تساعد على فهم خصائص البيانات. يبلغ متوسط دخل الأسرة ٦٧,٨٨٠ ليرة سورية، بينما يصل الوسيط إلى ٢١,٥٦٨ ليرة سورية. تشير هذه النتائج إلى أن متوسط دخل الأسرة أعلى بكثير من وسيط الدخل، مما يشير إلى وجود تشتت كبير في مستويات الدخل بين

الأسر، مما يدل على وجود تفاوت كبير في الدخل بين الأسر السورية. يُلاحظ أن متوسط الفجوة بين الدخل والإنفاق هو E-111.90-، بينما يصل الوسيط إلى ١٩,٠٥٢.٩٦- ليرة سورية. وهذا يشير إلى أنّ معظم الأسر السورية قد شهدت فجوة سالبة (أي أنّ الدخل أقل من الإنفاق) خلال هذه الفترة. تُشير قيمة الانحراف المعياري التي تبلغ ١٠٠,٩١٦ ليرة سورية إلى تشتت كبير في الفجوة، مما يشير إلى وجود اختلافات كبيرة في حجم الفجوة بين الأسر. تُشير قيم معامل التوزيع (Skewness) إلى أنّ توزيع دخل الأسرة وإنفاق الأسرة منحاز لليمين، مما يعني أنّ معظم القيم تتركز على الجانب الأيسر من المتوسط، بينما توجد بعض القيم المتطرفة (Outliers) على الجانب الأيمن من المتوسط. فيما يشير معامل التوزيع للفجوة إلى أنّ توزيع الفجوة أقرب إلى التوزيع الطبيعي. تُشير قيم معامل التفرطح (Kurtosis) إلى أنّ توزيع دخل الأسرة وإنفاق الأسرة أكثر تفرطحاً من التوزيع الطبيعي، مما يعني وجود احتمالية أكبر لظهور قيم متطرفة، بينما يُشير معامل التفرطح للفجوة إلى أنّ توزيعها أقرب للتوزيع الطبيعي. يُؤكد اختبار Jarque-Bera على أنّ البيانات مُنحرفة عن التوزيع الطبيعي لدخل الأسرة وإنفاق الأسرة، بينما تُشير احتمالية اختبار Jarque-Bera للفجوة إلى أنّ توزيعها أقرب للتوزيع الطبيعي. يُشير التحليل الاقتصادي لهذه النتائج إلى أنّ هناك تفاوت كبير في مستويات الدخل والإنفاق بين الأسر السورية. وتُشير الفجوة السالبة بين الدخل والإنفاق إلى أنّ العديد من الأسر السورية تُواجه صعوبات في تغطية احتياجاتها الأساسية، مما يُشير إلى وجود تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

ثانياً: الاستقرارية لبيانات الدخل والانفاق والفجوة:

نستخدم اختبار ADF بالنسبة للمتغيرات التي تتوزع طبيعياً واختبار فيليبس بيرون للمتغيرات التي لا تتوزع طبيعياً، نطبق الاختبارات ونحصل على النتائج الآتية:

الجدول (٧) نتائج اختبار PP لاستقرارية متغيرات الدراسة

المتغيرات	الاختبار	عند المستوى			عند الفرق الأول		
		ثابت واتجاه	ثابت	من دون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت	من دون ثابت واتجاه
		قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية
FINC	PP	-	-	0.776 0.918	-	-	-8.50 0.000
GAP	ADF-FISHER	-	-	-2.808 0.0478	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح الجدول (٧) نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لاستقرارية متغيرات الدراسة، وهي: دخل الأسرة (FINC)، والفجوة بين الدخل والإنفاق (GAP). يشير الاختبار إلى أنّ FINC غير مستقر عند المستوى، لكنّه يصبح مستقر عند الفرق الأول، بينما يُشير اختبار ديكي فولر المُعزز (ADF) إلى أنّ GAP مستقرة عند المستوى. يشير عدم ثبات FINC عند المستوى إلى أنّ سلاسل زمنية لهاتين المتغيرات لا تُظهر اتجاهًا واضحًا أو ثابتًا مع مرور الوقت، بل تُظهر تغيرات كبيرة ومتقلبة في قيمها. بينما يُشير ثبات GAP عند المستوى إلى أنّ سلسلة زمنية لل GAP تُظهر اتجاهًا واضحًا أو ثابتًا مع مرور الوقت، مما يُعني أنّ نموذج الانحدار الذي يُشمل GAP قد يُعطي نتائج أكثر

دقة وموثوقية. يُشير ثبات FINC عند الفرق الأول إلى أنّ الفرق بين قيم FINC في فترات زمنية متتالية مُستقرّ. هذا يُعني أنّ نموذج الانحدار الذي يُشمل الفرق الأول لـ FINC يُعطي نتائج أكثر دقة وموثوقية. يشير اختبار ADF–FISHER إلى أنّ GAP ثابتة عند المستوى الأول، مما يجعل من الممكن تطبيق اختبارات التكامل المشترك بين GAP وFINC.

ثالثاً: التكامل المشترك حسب ARDL:

نموذج ARDL يستخدم لتحليل العلاقات الزمنية بين المتغيرات. يتم تضمين تأخيرات زمنية في النموذج لتحليل تأثير المتغيرات على المتغيرات التفسيرية عبر الزمن. يستخدم تقنيات الانحدار الذاتي في هذا النموذج لتحليل العلاقة بين المتغيرات. وتتميز منهجية ARDL عن التكامل المشترك لـ Engle–Granger (١٩٨٧)، Johansen (١٩٩٥) بأنه: من الممكن تحديد فترات إبطاء زمني مختلف للمتغيرات، والذي يُعدُ أمراً غير ممكن في اختبارات التكامل المشترك. تقدير مكونات علاقة الأجلين الطويل والقصير معاً.

ووفقاً لمنهجية ARDL يتم أولاً اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، وذلك في إطار أنموذج تصحيح الخطأ غير المُقيد Unrestricted Error Correction Model الذي يُعطى بالصيغة الآتية:

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p} \gamma_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_i \, \Delta X, Y_{t-i} + \lambda_1 Y Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث p , q : نُعبر عن فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات (lag)، ε: حد الخطأ العشوائي. λ_1, λ_2 : معاملات العلاقة طويلة الأجل، Δ: الفرق الأول للمتغيرات، γ, β: معاملات العلاقة القصيرة الأجل. ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات على المدى الطويل من خلال اختبار (Bounds Test) حسب (Pesaran et al., 1999)، ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة السابقة وفق الفرضية الآتية:

$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$ أي لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$ يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

وقبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ السابق يتم اختيار فترات إبطاء زمني (Lag) خاصة بكل متغير وفق معيار Akaike أو Shwarz، الذي من خلاله يُمكننا تقدير النموذج الذي تكون قيم الخطأ العشوائي فيه أقل ما يمكن (انحراف قيم الأنموذج عن القيم الحقيقية).

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، يتم قياس التأثيرات الديناميكية قصيرة الأجل من خلال بناء أنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model ECM) الذي يُعطى بالعلاقة:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \rho_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \theta_i \, \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث تُشير ECT_{t-1} إلى حد تصحيح الخطأ، ويُعبر عن الخطأ العشوائي الناتج عن معادلة علاقة التكامل المشترك الذي يقيس سرعة تكييف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، و ψ تُشير إلى معامل سرعة التعديل الذي يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغير المستقل في المدى القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، حيث كلما اقترب معامل سرعة التعديل إلى الواحد الصحيح كانت سرعة تكييف الأختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل

أسرع، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالباً، لأنه يشير إلى المعامل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل. ثم يتم تقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل التي تُعطى بالصيغة:

$$Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p} \rho_i X_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \theta_i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

رابعاً: اختبار الفرضية باستخدام منهجية ARDL:

وفق النتائج السابقة وبسبب أن المتغيرات مختلفة في درجة استقراريتها بين المستوى والفرق الأول نستخدم منهجية ARDL لاختبار هذه الفرضية وتقييم الأداء. تتضمن الخطوة الأولى للتقدير حساب درجات الإبطاء المثلى بالاعتماد على معايير المعلومات التي تعتمد على المفاضلة بين أقل مجموع للأخطاء بين النماذج المختارة:

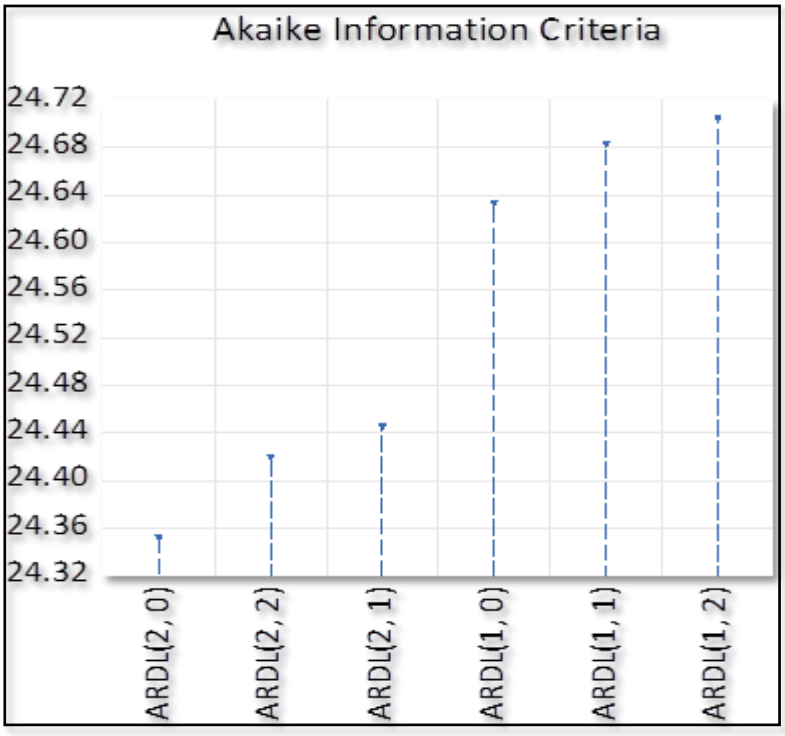

الشكل (١) اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج

من الشكل (١) تُشير النقطة الأدنى إلى فترة إبطاء قدرها ٢ للمتغير GAP، وفترة إبطاء قدرها 0 لـ FINS. يُستخدم AIC لتحديد أفضل نموذج بين مجموعة من النماذج. يُفضل النموذج ذو قيمة AIC الأدنى، لأنّه يُقدم أفضل توازن بين ملاءمة البيانات وتعقيد النموذج.

الجدول (٨) التحقق من الارتباط الذاتي لبواقي النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.716776	Prob. F(2,18)	0.5017
Obs*R-squared	1.622870	Prob. Chi-Square(2)	0.4442

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

تُظهر نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM عدم وجود ارتباط تسلسلي ذو دلالة إحصائية في بواقي نموذج ARDL. فمعدل F-statistic الذي يبلغ ٠.٧١ مع احتمالية p-value تبلغ ٠.٥٠١ لا يُرفض الفرضية الصفرية التي تُشير إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي في البقايا (No serial correlation). وتُؤكد

نتائج اختبار Chi-Square الذي يُشير إلى احتمالية p-value تبلغ ٠.٤٤٤ على عدم وجود ارتباط تسلسلي في البواقي.

الجدول (٩) التحقق من تجانس تباين بواقي النموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.094639	Prob. F(1,19)	0.7617
Obs*R-squared	0.104082	Prob. Chi-Square (1)	0.7470

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

تُظهر نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH عدم وجود تباين متغاير ذو دلالة إحصائية في بواقي نموذج ARDL. فمعدل F-statistic الذي يبلغ ٠.٠٩٤ مع احتمالية p-value تبلغ ٠.٧٦١ لا يُرفض الفرضية الصفرية التي تُشير إلى عدم وجود تباين متغاير في البواقي (No heteroskedasticity). وتُؤكد نتائج اختبار Chi-Square الذي يُشير إلى احتمالية p-value تبلغ ٠.٧٤٧ على عدم وجود تباين متغاير في البواقي.

نقوم بتقدير اختبار الحدود لاختبار العلاقة طويلة الأجل ونجد:

الجدول (١٠) نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	10.42717	10%	3.17	4.14
k	1	0.05	3.79	4.85
		2.0.05	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يُظهر اختبار الحدود (F-Bounds Test) نتائج اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الفرضية. تشير فرضية العدم إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، بينما تشير الفرضية البديلة إلى وجود هذه العلاقة. تُظهر قيمة الإحصائية (F-statistic) التي تساوي ١٠.٤٢ أن هناك دلالة إحصائية لوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تتجاوز قيمة الإحصائية القيم الحرجة عند مستويات معنوية ١٠% و٠.٠٥. وتُشير القيم الحرجة I(0) و I(1) إلى الحدود التي تحدد ما إذا كانت المتغيرات مستقرة I(0) أم غير مستقرة I(1) عند المستوى الأول، و بما أن قيمة F-statistic تتجاوز الحدود العليا للمستويات المذكورة، فإننا نرفض فرضية العدم، مما يؤكد وجود تأثير طويل الأجل للفجوة بين الدخل والاستهلاك على دخل الأسر السورية. يعني ذلك أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين هذه المتغيرات. وفق النتائج السابقة يمكن تقدير معادلة العلاقة الطويلة الأجل والتي من خلالها يتبين اتجاه العلاقة للفجوة في دخل الأسرة السورية وفق الفرضية العدم، نجد من خلال التقدير:

الجدول (١١) نتائج العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GAP	-0.091574	0.040764	-4.246463	0.0075
EC = FINC - (0.0916*GAP)				

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

تُظهر نتائج اختبار الفرضية وجود علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين الفجوة بين الدخل والإنفاق ودخل الأسرة السورية. يُشير معامل GAP المقدر بـ −٠.٠٩١٥٧٤ إلى أنّ زيادة الفجوة بين الدخل والإنفاق بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض دخل الأسرة بمقدار ٠.٠٩١٦ وحدة. ويشير الـ t–Statistic الذي يبلغ −٤.٢٤٦٤٦٣ إلى معنوية هذه العلاقة عند مستوى أهمية ٠.٠٠٥، مما يعني أنّ التأثير ليس عشوائيًا وأنّ الفجوة لها تأثير قوي على دخل الأسرة. تُشير هذه النتيجة إلى أنّ الأسر السورية في الأجل الطويل تتأثر سلبًا بزيادة الفجوة بين الدخل والإنفاق، مما يُؤدي إلى انخفاض دخلها. وهذا يعود إلى مجموعة من العوامل، منها انخفاض القدرة على الادخار، زيادة الاقتراض لتغطية النفقات، وضعف القوة الشرائية. إنّ تقلّص دخل الأسر بسبب زيادة الفجوة يعكس التحديات الاقتصادية الجدية التي تواجهها الأسر السورية، مما يُؤكّد أهمّية السياسات التي تُهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأسر، وتقليل هذه الفجوة. تتضمن الخطوة التالي تقدير العلاقة قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ وفهم ديناميكيات التحول إلى التوازن في الأجل الطويل:

الجدول (١٢) نتائج نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(FINC)				
Selected Model: ARDL(2, 0)				
Case 1: No Constant and No Trend				
Sample: 2000 2022				
Included observations: 21				
ECM Regression				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FINC(-1))	-6.665960	2.196004	-3.035495	0.0071
CointEq(-1)*	-0.699492	0.575365	-4.691792	0.0002
R-squared	0.768783	Mean dependent var		29360.29
Adjusted R-squared	0.756613	S.D. dependent var		86747.67
S.E. of regression	42796.29	Akaike info criterion		24.25668
Sum squared resid	3.48E+10	Schwarz criterion		24.35616
Log likelihood	-252.6952	Hannan-Quinn criter.		24.27827
Durbin-Watson stat	0.763413			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

تُظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) علاقة طويلة الأجل بين الفجوة بين الدخل والإنفاق ودخل الأسرة السورية. يُشير معامل تصحيح الخطأ "CointEq (−١)" إلى −٠.٦٩٩٤٩٢، وهو معامل سالب ذو دلالة إحصائية عالية (p–value = 0.0002). هذا يعني أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين الفجوة ودخل الأسرة، حيث تُؤدي أيّة اختلالات في الأجل القصير عن مستوى التوازن في العلاقة طويلة الأجل بين الفجوة ودخل الأسرة إلى تصحيح في الفترة التالية. أي أنّ الأسر السورية تميل إلى تعديل دخلها (FINC) لتقليل الفجوة في الأجل الطويل. وتُشير قيمة المعامل ٠.٦٩٩٤٩٢ إلى أنّ ٦٩.٩% من أيّ انحراف عن مستوى التوازن في الأجل الطويل يُصحّح خلال الفترة التالية. تُشير هذه النتيجة إلى أنّ الفجوة بين الدخل والإنفاق في سورية تُؤثر بشكلٍ كبيرٍ على دخل الأسر، وأنّ الأسر السورية تُحاول تصحيح أيّ اختلالٍ في هذه الفجوة بشكلٍ مُستمرٍ على المدى القصير.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

١- أظهرت النتائج أن الفجوة بين الدخل والإنفاق تبقى مؤثرة سلباً على دخل الأسر السورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢، حيث يؤدي ارتفاع الفجوة إلى تقليل القدرة الشرائية والدخل الحقيقي للأسر.

التفسير المحتمل لهذه النتيجة يعود إلى مجموعة من الأسباب: أ- ارتفاع التضخم: يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة تكلفة المعيشة، مما يدفع الأسر إلى زيادة إنفاقها دون زيادة في دخلها. ب- انخفاض الدخل الحقيقي: قد يكون هناك تراجع في الأجور أو زيادة في معدلات البطالة، مما يقلل من الدخل المتاح للأسر. ج- الاقتراض: تلجأ الأسر إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها، مما يزيد من عبء الديون عليها ويقلل من قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل.

٢- أوضحت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة طويلة الأجل بين الدخل والإنفاق، ما يعني أنّ أي خلل في التوازن بين الدخل والإنفاق يتم تصحيحه تدريجيًا مع مرور الوقت، ولكن بمعدل تصحيح بطيء نسبيًا.

تشير هذه النتيجة إلى أنّ هناك آلية تصحيحية تعمل على مدار الوقت لمعالجة اختلال التوازن بين الدخل والإنفاق. فإذا زاد الإنفاق عن الدخل، فإن الأسر ستضطر إلى تقليله تدريجياً حتى يصل إلى مستوى متوافق مع الدخل.

٣- تشير النتائج إلى أنّ ارتفاع الفجوة يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض والضغط المالي على الأسر، مما يؤثر على استقرارها المالي ويقلل من فرص الادخار والاستثمار.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأنه عندما تزيد الفجوة بين الدخل والإنفاق، تلجأ الأسر إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها. هذا الاقتراض المتزايد يؤدي إلى زيادة عبء الديون على الأسر، مما يقلل من قدرتها على الادخار والاستثمار. كما يزيد من خطر التدهور المالي في حالة عدم القدرة على سداد الديون.

٤- أظهرت النتائج أنّ النمو الاقتصادي يلعب دورًا هامًا في تقليص الفجوة بين الدخل والإنفاق، مما يشير إلى ضرورة تبني سياسات اقتصادية تدعم زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين توزيع الدخل لتعزيز الاستقرار المالي للأسر السورية.

يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة في الدخول. هذا الارتفاع في الدخل يمكن أن يساعد الأسر على سد الفجوة بين الدخل والإنفاق.

ب- التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح مجموعة من التدابير والسياسات التي تساهم في معالجة مشكلة الفجوة بين الدخل والإنفاق في سوريا وتعزيز الاستقرار المالي للأسر السورية:

١- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام: وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل بالتركيز على تطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة. تحسين بيئة الاستثمار بتوفير الحوافز للمستثمرين وتبسيط الإجراءات، وتقليل البيروقراطية. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتوفير التمويل والتدريب اللازمين لتوسيع هذه المشاريع وزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي.

٢- تحسين توزيع الدخل: وذلك من خلال تطبيق نظام ضريبي عادل بفرض ضرائب تصاعدية على الدخول المرتفعة وتخفيف العبء الضريبي على ذوي الدخل المنخفض. زيادة الإنفاق الاجتماعي بتخصيص ميزانيات كافية للبرامج الاجتماعية التي تستهدف الفقراء والمهمشين مثل التعليم والصحة والإسكان. دعم برامج التمكين الاقتصادي بتوفير برامج تدريبية ومهنية لزيادة فرص العمل وتحسين دخول الأفراد.

٣- تطوير شبكات الأمان الاجتماعي: وذلك من خلال توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لتشمل أكبر عدد ممكن من المستفيدين. ربط برامج الحماية الاجتماعية بمعايير الاستحقاق والشفافية.

٤- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني: وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية. توفير الدعم اللوجستي والمالي للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

١- راضي، حسن (٢٠١٨). *العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي غير النفطي*، مجلة الجامعة العربية الأمريكية. المجلد (٤). العدد (٢)، ٤٦-٧١.

٢- فتيحة، كون؛ وعبد القادر، خليل (٢٠٢٠). *دراسة تحليلية لمستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٨*، *ال*مجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (٨)، العدد (١)، ٢٨٢-٣٠٤.

ب- المراجع الأجنبية:

3- Hone, Zehiwot; Marisennayya, Senapathy (2019). *Determinants of Household Consumption Expenditure in Debremarkos Town*, Amhara Region, Ethiopia. American Scientific Research Journal for Engineering, Technology, and Sciences (ASRJETS) (2019) Volume 62, No 1, 124-144.

4- Manza, E.A.G.; Garba, T.K. (2019). *Analysis of Income and Expenditure Pattern of Rural Households in Jema'a Local Government Area of Kaduna State,* Nigeria. Journal of Agriculture and Life Sciences, Vol. 6, No. 2, 47-57.

5- Narayan, P., & Smyth, R. (2005). *Trade liberalization and economic growth in Fij*i. An empirical assessment using the ARDL approach.

6- Pradhan, R. P., Norman, N. R., Badir, Y., & Samadhan, B. (2013). *Transport infrastructure, foreign direct investment and economic growth interactions in India*: the ARDL bounds testing approach. Procedia-social and behavioral sciences, 104, 914-921.

7- Zakaria, S.; Che Sulaiman, N.F.; Abd Malik, S.M. (2024). *Examining the Pattern of Household Monthly Income and Expenditures by State in Malaysia*, Innovative and Economics Research Journal, Volume 12, No. 3, 1-13.